جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التخطيط لأمن المدن العربية

الدكتور عبدالله علي حامد العبادي

الرياض

1413 هـ - 1993 م

التخطيط لأمن المدن العربية(*)

الدكتور عبدالله علي حامد العبادي

المقدمـــة: مفهوم أمن المدن:

إن مفاهيم الأمن قد تعددت وأصبحت شائعة الاستخدام بين العلوم والمعارف الاجتماعية والانسانية، الاَّ أنها تتفق في أن تحقيق مبادىء الأمن العام يأتي في مقدمة متطلبات وجود الحياة والعمران البشري على وجه الأرض.

والأمن بالمفهوم الشامل يؤدي الى خلق حياة الطمأنينة والاستقرار بين السكان من خلال الضوابط والاجراءات الموضوعة لحماية المجتمع الانساني من أخطار عديدة، أو لوقاية مستوطناته العمرانية من عوامل التأثير البيئي والبشري الخارجي.

وأمن المدن يعني وضع الاحتياطات الدفاعية لصد الهجوم الخارجي أو التحسب لأي عدوان متوقع، يهدد مكتسبات المجتمع وتدمير منشآته الحضارية.

والأمن الحضري يتمثل في تدعيم وسائل السلامة ووضع المتطلبات الضرورية لمعالجة التغيرات الطارئة على حياة سكان المدن.

والاجراءات الأمنية تهدف الى حماية المستوطنات البشرية

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ١٤٠٦/٨/٦هـ الموافق «١٩٨٦/٤/١٥م».

الحضرية والمدنية بحسبانها مراكز التجمع السكاني الكبيرة من كافة المؤثرات الطبيعية، كالكوارث والبراكين والهزات الأرضية ومظاهر الطبيعة المناخية ومن أخطار الحروب، ويدعو الأمن الحضري والمدني الى توفير متطلبات حياة السكان المعيشية وتنظيم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي تخلق حياة الاستقرار الاجتماعي والطمأنينة النفسية.

وأمن المدن يسعى للحفاظ على حياة السكان وحماية أعراضهم وممتلكاتهم والمحافظة على قيمهم الروحية وتقاليدهم وعاداتهم وتراثهم الحضاري وعلى علاقاتهم الاجتماعية وآدابهم العامة.

وأمن المواطن هو محور مسئولية الدولة وتعاون الأفراد والجماعات من أجل المحافظة على تحقيق المناخ المناسب لأداء الأنشطة الاقتصادية ودفع عمليات الانتاج القائدة للتطور البشري والتقدم الانساني، وأمن المدن يتمثل في كل ما من شأنه تدعيم البناء الداخلي والتنظيم العمراني والتحسن الخدمي والحياتي، وترشيد وتوجيه حياة المجتمع في اطار الرقعة الجغرافية والنطاق العمراني المكاني للمدن.

والمدن الحديثة التي كانت احدى ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونتاج للابداع الانساني، صارت هي مراكز النشاط البشري وخلايا للتخطيط العلمي لتحقيق طموحات الدولة وآمال الشعوب في الاستقرار والاستيطان الدائم.

وبرامج تخطيط المدن الشاملة ما هي الا تجسيد لأمال وتطلعات السكان والمقيمين الى الحياة الهانئة السعيدة الخالية من التعقيد

والتداخل والمشكلات داخل المجتمع البشري الحضري، وهي التي تهدف الى حساب مراحل النمو العمراني خلال مراحل زمنية محددة، لتحقيق غايات تطورية الى كل ما من شأنه توفير متطلبات وحاجيات انسان المدينة واشباع رغباته المشروعة الرامية الى بناء ذاتيته الدافعة الى الابداع والابتكار والتجديد والى البناء والانتاج.

ولا شك أن تطوير المدن وتنظيم خدماتها وتحسين مرافقها يأتي في مقدمة المسئوليات الملقاة على عاتق الدولة والمواطن من خلال وسائل التخطيط والبرمجة، لتحقيق الأفضل المنشود والأحسن المطلوب من الحياة الحضارية الحديثة، التي تجسدها هذه المراكز المدنية والحضرية التي يشهدها العالم في تأريخه المعاصر.

والتخطيط الشامل لتطور المدن من خلال المشروعات المدروسة على الواقع الفعلي للاحتياجات يعتمد على الوسائل الموضوعة لحماية المدن ووقايتها والدفاع عنها وتدعيم اجراءات الأمن والسلامة وتأكيد مبادىء الطمأنينة والراحة النفسية.

ومن خلال هذا المنظور الشامل لأبعاد المفاهيم الأمنية في تخطيط المدن الحديثة، يدور موضوع هذه المحاضرة الثقافية لتلقي المزيد من الأضواء على هذه القضية الهامة، انطلاقاً من أن التخطيط الشامل على كافة المستويات القومية والاقليمية عامة، وعلى المستوى المحلي في المدن والمراكز الحضرية خاصة، ما هو الا عملية أمنية تهدف الى ترشيد وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والى تأمين متطلبات السكان المستقبلية في تحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي

والتطور الحضاري.

وفي هذا الاطار العام تهدف هذه المحاضرة الى ترسيخ هذه المفاهيم الأمنية في خطط ومشروعات تنمية وانماء المدن الحديثة.

أولا: مبادىء تخطيط المدن الحديثة

أ ـ تطور المدن الحديثة:

إن بداية القرن التاسع عشر تعتبر الفترة الحقيقية لظهور المدن الحديثة، والتي ارتبطت مع الثورة الصناعية التي بدأت في غرب أوروبا ثم انتشرت في كافة أرجاء العالم، حيث هاجر السكان الى المراكز الحضرية الصغيرة للعمل في المصانع، مما أدى الى زيادة النمو العمراني في هذه المدن التي ازدادت أعدادها أولا في دول غرب أوروبا ثم انتشرت الى دول أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا والى بقية دول العالم الصناعية الأخرى.

وقد شهد القرن العشرين ظهور ما يسمى بالمدن المعاصرة وازدياد ظاهرة العمران الحضري من جراء الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى، التي أصبحت مركز جذب للأنشطة الاقتصادية ومركزاً للخدمات الاجتماعية المختلفة، ومع النهضة الصناعية الكبيرة والتقدم العلمي والتقني بدأت تظهر المدن العالمية والعملاقة التي وصلت أعداد سكانها الى أكثر من مليون نسمة، بل إن بعضها يقارب العشرين مليون نسمة.

وأثرت مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية على تطور مراكز العمران الحضري والمدن الكبرى في كافة أجزاء العالم ـ خاصة

بين الدول المتقدمة ـ وأسهمت في تطور وازدهار المدن، والتي نمت عشوائياً في مراحلها الأولى ثم أصبح النمو مخططاً في مراحلها الحديثة من أجل التحكم في أحجام هذه المدن.

وانتشرت المدن الجديدة وتوسعت المدن القديمة عن طريق قيام نوايات حضرية صغيرة حول المدن الأصلية وفي مناطقها الخارجية، ثم أصبحت هذه النوايا تتضخم في أحجامها في وحدة حضرية متكاملة أدت الى قيام المدن الكبرى والعالمية.

ولعل الظاهرة التي تتميز بها الدول المتقدمة في القرن العشرين، هو ظهور ما يسمى بمناطق الضواحي أو الأحياء الريفية الحضرية التي انتشرت حول المدن وأطرافها أو بالقرب منها لامتصاص التضخم السكاني في المدن القائمة، حتى أصبح هناك قطاع من السكان يفضل السكن والاستقرار في هذه الأطراف الحضرية أو القرى المدنية أو ما يطلق عليه بضواحي المدن[1].

وقد تطورت المدن الجديدة مع منتصف هذا القرن عن طريق المخططات والبرامج العلمية المدروسة، التي تستوعب اعداداً مناسبة من السكان وضعت لهم برامج للخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، وقد أصبح النمو المخطط للمدن هو من سمات الفترة

---

1 - Dickinson, R.E. The West European City, London, 1961, p. 125.

المعاصرة، ورغم كل الاحتياطات الموضوعة لتحديد نمو المدن المخططة الاَّ أن معظمها لم يستطع التحكم في الهجرة اليها، مما أدى الى ظهور المشكلات الحضرية المعروفة.

وعليه فقد انتشرت ظاهرة المدن الكبرى في الدول المتقدمة والنامية بصورة سريعة، وبدأ الاتجاه العالمي نحو سكن المدن وهجرة المراكز الريفية حتى ازدادت نسبة سكان المدن، وأصبحت في بعض الدول الأوروبية والأمريكية تصل الى ٩٠٪ من سكانها بل إن بعض الدول النامية تزداد نسبة سكان المدن الى أكثر من نصف عدد السكان.

وأصبحت الحياة المعاصرة ترتبط بالسكنى الحضرية والمدن الكبرى التي ازدادت في أعدادها وأحجامها، بل وتطورت المراكز الريفية والقروية، وأصبحت تتسم بصفات الحياة الحضرية، وارتفعت نسبة التحضر والتمدن، إذ أصبحت تتجمع مع بعضها في وحدات كبيرة، وإن بعضها صار يرتبط بمدن صغرى تتبع لها يطلق عليها المدن التوابع، وظهرت أيضاً المدن ذات «المنطقة المتروبوليتانية» التي تضم مدناً كبرى في وحدة حضرية شاملة، ولعل المجمعات الحضرية التي تتميز بها الدول الصناعية والمتقدمة، أصبحت مثالا ونموذجاً لظاهرة التحضر الحديثة، حيث توجد مثل هذه المجمعات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية وآسيا الصناعية.

أما المدن الكبرى ذات التوابع فصارت أحد مظاهر المدن

العالمية الكبرى، أما المناطق الحضرية «المتروبوليتانية» فتتميز بتضخم أحجامها وارتفاع اعداد سكانها، ومعظم المدن والعواصم الأوروبية والأمريكية وبعض الدول النامية تندرج تحت هذه التجمعات المدنية، وأصبحت هذه التجمعات الحضرية هي الاتجاه السائد في الدول الصناعية، أو تلك التي في طريقها للأخذ بأساليب الصناعة الحديثة.

وقد أطلق بعض المشتغلين بالدراسات الحضرية على هذه الظاهرة عصر الانفجار الحضري، حيث تشبعت بها بعض الأقاليم التي وصلت الى اكتمال التحضر وسيادة مظاهر الحياة الحضرية الحديثة.

وقد كان التفاوت في أحجام المدن واعدادها وتوزيعها الجغرافي، سبباً في التنوع والتباين في خصائص البناء الداخلي وصفات النمو الحضري ومظاهره الخارجية، وأمكن التمييز بين أكثر من سبع فئات حضرية تختلف في أحجام سكانها، تبدأ من المركز الحضري الى المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى والمدن العالمية والعملاقة، وأصبح الترتيب الاحصائي أساساً للتمييز بين المدن والتفرقة بين فئاتها على النحو التالي:

١ ـ المراكز الحضرية: يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة.
٢ ـ المدن الصغرى: ٢٠,٠٠٠ نسمة الى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة.
٣ ـ المدن المتوسطة: ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ٥٠٠٠,٠٠٠ نسمة.
٤ ـ المدن الكبرى: ٥٠٠,٠٠٠ نسمة الى مليون نسمة.
٥ ـ مدن العواصم من مليون نسمة الى ٥ ملايين نسمة.

٦ ـ المدن العالمية: ٥ ملايين نسمة الى ١٠ ملايين نسمة.
٧ ـ المدن العملاقة: ١٠ ملايين نسمة الى ٢٠ مليون نسمة.

وعلى كل حال فقد أصبح تحديد أحجام المدن ونوعيتها في العصر الحديث دائم التغير والتجديد، نظراً للنمو المتزايد والتغيرات السريعة والاختراعات المتطورة في ميادين بناءِ وتشييد المباني والمنشآت السكنية وفي وسائل التخطيط الحضري من جانب والى الاتجاه المتزايد بين دول العالم في اتخاذ أساليب التصنيع وقيام المدن الصناعية الكبرى من جانب آخر.

ب ـ مفهوم تخطيط المدن:

وُضعت فلسفة تخطيط المدن لحل المشكلات الكبرى التي تواجه مراكز العمران الحضري والمدن، ويقصد بتخطيط المدن وضع برامج وخطط ومشروعات علمية مدروسة لفترة زمنية محددة من أجل الارتقاء والتطوير وتحسين المدن، ويهدف تخطيط المدن الى التحكم في النمو الحضري وتوزيع الخدمات والمرافق العامة من أجل خلق البيئة السكنية المعيشية الملائمة لحياة سكان ومواطني المدن المختلفة في العالم، وعليه فإن تخطيط المدن هو أسلوب ووسيلة وأداة لحل مشكلات المدن القائمة، بل لتلافي المشكلات والمصاعب التي يمكن أن تواجه المدن في المستقبل[1].

---

١ ـ حماد، محمد. تخطيط المدن وتاريخه. دار الكتب الجامعية. القاهرة: ١٩٦٥م. ص: ٩٨.

ومن الملاحظ أن معظم المدن في العالم ـ خاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ـ كان معظمها ينمو عشوائياً من غير خطط أو برامج تحكم هذا النمو الحضري، مما أدى بدوره الى ظهور مجموعة من المشكلات بدأت غير واضحة، الاَّ أنها أصبحت معقدة بعد أن تفاقمت واشتدت حدة هذه الأزمات والمصاعب المختلفة التي واجهت هذه المدن في سنواتها الأخيرة، ويمكن تحديد مبدأ الأخذ بتطوير المدن بنهاية الحرب العالمية الأولى، الاَّ أنه أصبح شائع الاستخدام بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للكوارث والحروب، التي أدت الى تدمير بعض المدن وتحطم بعضها الآخر وازالة البعض الثالث، بالاضافة الى تفاقم مشكلات المدن الصناعية وتضخم هذه المدن خاصة في الدول الأوروبية وغيرها.

وقد بدأ الأخذ بمفهوم تخطيط المدن ـ بالطبع ـ في دول غرب أوروبا أولا ـ خاصة في بريطانيا ـ ثم انتشر استخدامه في بقية الدول المتقدمة والصناعية، حتى أصبح في الوقت الحاضر هو الأسلوب السائد لمعالجة مشكلات المدن المختلفة.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن هناك مدارس فكرية متعددة لتخطيط المدن، وفلسفات متنوعة في تطبيقاته، واستراتيجات متباينة في مفاهيمه بالدرجة التي يصعب فيها تحديد مفهوم عام جامع مانع لعملية تخطيط المدن في العالم، الاَّ أنه قد استخدم في جميع دول العالم المتقدمة والنامية ـ الرأسمالية والاشتراكية الشرقية والغربية ـ خاصة بعد أن ارتبط تخطيط المدن بمفهوم التخطيط الاقليمي والقومي

وبتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث.

وحقق ادخال أسلوب تخطيط المدن نتائج وآثار هامة لحل بعض المشكلات أو إزالة حدتها، خاصة في تطوير المدن القائمة أو في تحديد المدن القديمة مما أدى الى انعكاس تطبيقاته ـ بالطبع ـ في المدن الجديدة أو حديثة النشأة، إذ أن لكل مدينة مخططات مدروسة تشمل كل ما يتعلق بجوانب تنمية المدن وتطويرها وتضم كل النظم واللوائح والقواعد التي تحكم تركيبها الداخلي واستخدامات الأرض ونوعية المنشآت وتوزيع الخدمات والمرافق العامة.

وتشرف على تخطيط المدن في العالم أجهزة ومجالس وهيئات متخصصة تضم مجموعة من المهتمين بجوانب تطوير المدينة ودراسة نموها وحاضرها ومستقبلها مثل المتخصصين في علوم الهندسة والمعمار والاجتماع والاقتصاد والجغرافية والادارة وغيرها، وقد انتهى عصر المخطط الفرد وبدأ مفهوم التخطيط الحديث عن طريق مجموعات العمل المتخصصة من أجل سد الثغرات الحديثة واكمال الصورة الشاملة لتطوير هذه المدن.

وقد قامت بالفعل معاهد وكليات متخصصة للتخطيط العمراني الحضري والمدن في دول العالم المختلفة، من أجل اعداد المخططين والعاملين في مجال تطوير المدن، وأنشئت ـ في نفس الوقت ـ مراكز الأبحاث العلمية وتكونت المنظمات العالمية والاقليمية والمحلية، من أجل تحسين أوضاع المدن وتطوير جوانبها المختلفة.

وزاد الاهتمام بتخطيط المدن في السنوات الأخيرة في العالم ـ بوجه عام ـ نظراً للتضخم الحضري وهجرة سكان الريف الى المدن وظهور المدن العملاقة الضخمة، وبعد تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

جـ ـ التركيب الداخلي للمدن:

يحدد التخطيط الداخلي للمدن العالمية كل ما يتعلق بالمبادىء والنظم والقواعد التي تعكس عملية التنظيم للطرق والشوارع وتوزيع استخدامات الأرض الوظيفية والتقسيمات والمناطق والأحياء الداخلية، ويوضح طبيعة ارتفاعات المباني والمنشآت وخصائص المواد البنائية والتشييدية، كما يرسم توزيع مراكز ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة الرئيسة، ويعطي التخطيط الداخلي الخريطة التفصيلية لكل نواحي وجوانب البنيان العمراني والفلسفة التي اعتمدت في نشأت وتطوير ونمو المدن المختلفة.

ومن أجل تنظيم عميلة التخطيط الداخلي في المدن العالمية فقد صدرت القوانين التنظيمية واللوائح الفنية ووضعت الاجراءات المختلفة التي تحكم جميع العمليات المحددة لحاضر ومستقبل المدن، ووضعت المعايير التخطيطية المنظمة لقيام منشآت الخدمات وتوزيع شبكات مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي، بهدف خلق المدن ذات البيئات المناسبة لحياة المواطنين وتوفير جميع سبل الراحة والطمأنينة وتحقيق الأمن الشامل الذي يحافظ على الانضباط

التخطيطي والتحكم الاشرافي لجميع الشئون الداخلية في المدن.

وبدأ الحرص في الفترة المعاصرة على وضع المخططات الارشادية والتنفيذية والبرامج التخطيطية العلمية التي تحدد كل ما يتعلق بالنمو العمراني للمدن في مراحلها التأريخية المختلفة، من حيث نوعيته وخصائصه وأشكاله واتجاهاته حتى يتسنى للمدن أن تتطور على ضوء استراتيجيات محددة وبرامج مرسومة ومشروعات مدروسة، وفي خلال مراحل تأريخية وزمنية مبرمجة ومعلومة، بل وتم وضع هذه المخططات على أساس برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي يسير النمو الحضري مصاحباً للمشروعات التنموية القومية.

ويلاحظ أن معظم المدن العالمية خاصة في الدول المتقدمة ـ بوجه عام تقوم على خطة معينة وعلى برامج علمية مدروسة بالنسبة للمدن الحديثة والجديدة، أما المدن القديمة فإن معظمها لم تعتمد على خطة أو برنامج علمي منذ نشأتها الأولى، الاَّ أن الحاجة والضرورة استدعت في مراحل لاحقة من اعداد برامج اسعافية أسهمت في تحجيم بعض المشكلات التخطيطية المختلفة.

وقد اختلفت دول العالم في وضع استراتيجيات التخطيط الداخلي التي تقوم عليها المدن العالمية، وتنوعت وتباينت بناء على الظروف البيئية الطبيعية والواقع الاقتصادي والتقاليد الاجتماعية والموروثات الحضارية والثقافية التي تتميز بها دول العالم على اختلاف مستوياتها ودرجاتها: متقدمة ونامية، شرقية وغربية، رأسمالية واشتراكية، وغير ذلك.

ثانياً: أبعاد المفاهيم الأمنية في جوانب تخطيط المدن:

إن الأبعاد الأمنية هي التي تعتمد عليها جميع مشروعات وبرامج تخطيط المدن، والتي تهدف الى توفير جميع مقومات الحياة الأساسية والضرورية للسكان من ناحية ولحماية المدن ووقايتها والدفاع عنها من ناحية أخرى، لذا فإن المفاهيم الأمنية بأنواعها المتعددة هي الركائز التي يعتمد عليها في بناء الأمن المدني الشامل، فهناك الموقع الجغرافي والموضع الطبيعي للمدن الذي يمثل «الأمن المكاني»، وهناك التركيب الداخلي والتنظيم العمراني وتخطيط استخدامات الأراضي والتقسيم الوظيفي الذي يمثل «الأمن الداخلي»، وهناك التوزيع الداخلي لمؤسسات الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وخدمات الدفاع ومناطق الأنشطة الثقافية والروحية والترفيهية التي تشكل في مجموعها ما يسمى «بالأمن الاجتماعي».

ويدخل نظام التقسيم الاداري والتنظيم المحلي للأجهزة الداخلية والادارية في اطار «الأمن الخارجي»، ويمثل الاطار الاقليمي للمدن ونطاقاته الريفية والقروية وعلاقاتها المتبادلة ميدان «الأمن الاقليمي»، ويعتبر نطاق الانتاج الزراعي حول أطراف المدن وأقاليمها الخارجية وما يوفره من الاحتياجات الضرورية ما يسمى «بالأمن الغذائي»، كما إن وجود الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح في النطاق الاداري للمدن هو بمثابة «الأمن الطبيعي»، وإن تنظيم كل ما يتعلق بحماية السكان وتأمين حركتهم ونشاطهم بمثابة «الأمن

العام» للمدن، كما أن تأكيد العلائق بين المدن وزميلاتها في داخل أقليمها أو بين مناطق الدولة المتعددة كنوع من «الأمن الوطني والسياسي».

وعلى هذه الأسس يصبح في الامكان التعرف على هذه الأبعاد الأمنية في كافة جوانب تخطيط المدن على النحو التالي:

أولا: الأمن المكاني والطبيعي للمدن:

إن اختيار الموقع الجغرافي للمدن هو الذي يحدد أهمية هذه المدن ووظائفها وعلاقاتها بالظاهرات الطبيعية والبشرية المختلفة فالموقع النسبي والطبيعي للمدن هو الذي يتحكم في نموها وتطورها بل هو الذي يحدد مستقبلها العمراني، فالمدن لا يمكن أن تنشأ الا في بيئات جغرافية ومواقع طبيعية ذات خصائص استراتيجية واضحة تتطلب قيام مدن معينة ذات وظائف خاصة لتقوم بدور متميز، وكلما توفرت الظروف الجغرافية الملائمة من مقومات الموقع والصفات الطبيعية الطبوغرافية والخصائص الاقتصادية والسكانية، كلما أدى الى بلورة وظهور الموقع الجغرافي الذي يتطلب نشأة مدن خاصة تقوم بوظائف معينة تتطلبها ظروف المكان الجغرافي، لأن المواقع تظهر في الطبيعة نتيجة لاختلاف سطح الأرض اختلافاً شديداً أي نتيجة للتباين الأرضي الذي من شأنه أن يخلق قيماً مكانية شديدة التفاوت، إن كانت ذات مواقع جغرافية عقدية أو بورية أو مركزية أو هامشية أو

بينية تتطلب توفير الموقع الجغرافي الآمن لقيام المدن ونموها وتطورها[1].

أما الموضع الطبيعي والمكان المناسب لنشأة المدينة وتطورها فإن خصائص هذا الموضع الجيولوجية والمناخية والطبوغرافية هي التي تحدد اتجاهات توسع المدن وحجم سكانها وطبيعة تخطيطها الداخلي، بل تساعد على رسم وتنظيم المباني والمنشآت وتحديد الصورة العامة لشكل المدينة ومظهرها العمراني.

وظروف المكان الذي تقوم عليه المدن إن كانت أراض سهلية منبسطة أو مناطق تضاريسية جبلية معقدة أو أماكن تقع على ضفاف الأنهار والمجاري المائية أو على امتداد السواحل البحرية وغيرها، هي التي تحدد واقع المدينة وتؤثر على مستقبلها العمراني والسكاني لما توفره من مقومات الحياة المكانية والموضوعية اللازمة لنمو المدن وتطورها، وعليه فإن صفات المكان الطبيعي تلعب دوراً هاماً في تخطيط المدينة وشكلها الخارجي وجغرافيتها العامة، وفي جميع الحالات فإن معظم المدن اتخذت من الظاهرات الطبيعية حماية لها، خاصة في مراحل نشأتها الأولى حيث كانت تحاط بالأسوار والحصون لتدعيم الحماية الطبيعية، ولا زالت كل المدن القديمة والجديدة تعتمد على خصائص الموقع الجغرافي والموضع الطبيعي من أجل تحقيق الأمن المكاني والطبيعي للمدن، كقاعدة لقيام برامج تخطيطها وتنظيمها العمراني.

---

١ ـ حمدان، جمال. جغرافية المدن. مكتبة عالم الكتب. القاهرة: ١٩٧٧م. ص، ص: ٢٨٢ ـ ٢٨٦.

ثانياً: الأمن الداخلي في تخطيط المدن:

يعتبر نظام الخطة الداخلية للطرق والشوارع في المدن من أهم الأسس في تحقيق الأمن الداخلي، فتنظيم الشوارع على اختلاف أنماطها المتعددة إن كانت متعامدة أو اشعاعية أو دائرية أو نجمية أو متعددة الأشكال تساعد في تنظيم حركة السير والمرور للسيارات والمركبات وفي تسهيل انتقال السكان من منطقة الى أخرى، أو ربط أحياء المدن من ناحية مع مناطقها وأقاليمها الخارجية من ناحية أخرى، ولعل تنظيم الشوارع ورصفها وتزويدها بالاشارات واللوائح والارشادات المتعددة وضبط حركة المرور وتنظيم استخدام الطرق والشوارع يحقق ما يسمى «بالأمن المروري».

ويؤدي تنظيم مناطق استخدامات الأراضي داخل المدن: السكنية والتجارية والصناعية والادارية والاجتماعية وغيرها وربطها بالتجمعات السكانية وتوزيعها داخل الأحياء والمناطق المركزية والوسطى والخارجية الى جودة التنظيم العمراني، كما أن وضع الاجراءات والقوانين والنظم التي تتحكم في قيام المباني والمنشآت من حيث مواد البناء أو الارتفاعات أو الشكل المعماري والهندسي فإن جميعها تقود الى حفظ التوزيع الداخلي لجميع مناطق الاستخدامات الوظيفية بين النطاقات الداخلية، فيفضل تركيز المناطق التجارية والادارية والخدمية الرئيسة في مراكز ووسط المدن، بينما تستحوذ النطاقات الوسطى المناطق السكنية، أما المناطق الصناعية والعسكرية ومحطات السكك الحديدية والمطارات وغيرها فإن النطاقات الخارجية

للمدن أصبحت هي الأماكن المناسبة لها نظراً لمتطلباتها واحتياجاتها بل وطبيعة ممارسة الأنشطة داخل هذه المناطق الوظيفية نفسها.

وتتوزع مناطق الخدمات التعليمية والصحية والثقافية ومناطق الترفيه والترويح والساحات الخضراء بين الأحياء السكنية على امتداد نطاقات المدن المتعددة.

وعليه فإن التركيب الداخلي للمدن من حيث أنواع الخطط الهندسية أو استخدامات الأراضي ونطاقاتها الداخلية وحسن تخطيطها يمثل العمود الفقري في مقتضيات الأمن الداخلي في تخطيط المدن أو ما يسمى بالأمن العام.

(الخطط الداخلية للطرق والشوارع في المدن والمراكز الحضرية)

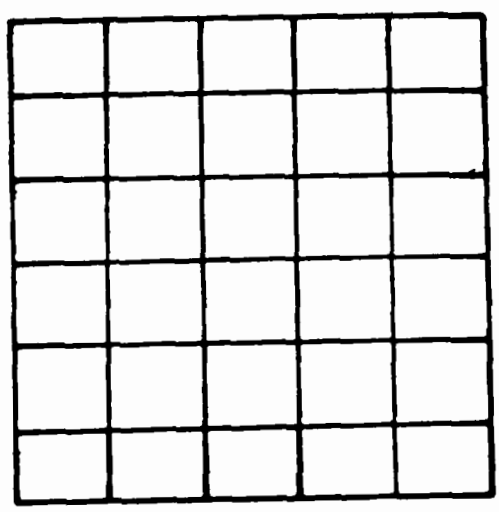

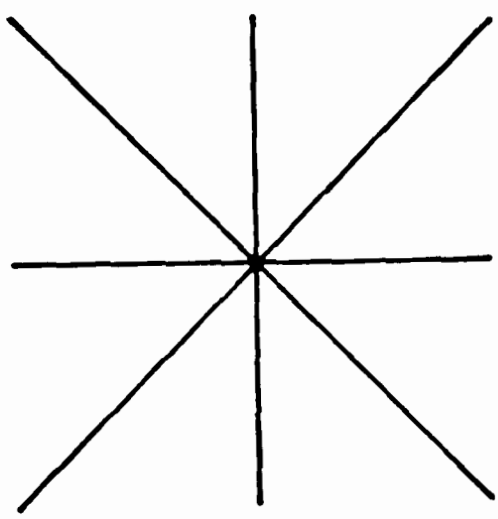

١ ـ خطة الشوارع المتعامدة (الخطة الشبكية).

٢ ـ خطة الشوارع الاشعاعية.

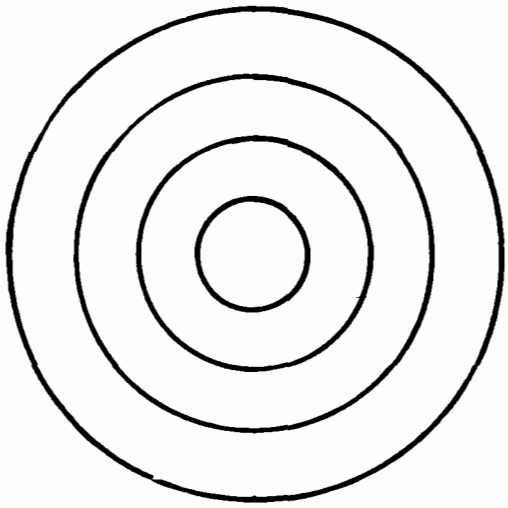

٣ ـ خطة الشوارع الدائرية

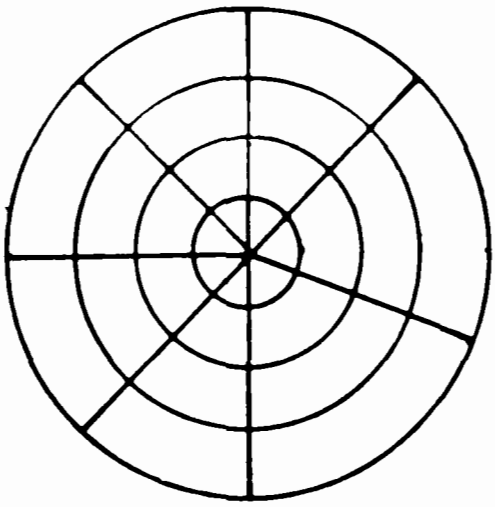

٤ ـ خطة الشوارع المركبة (الخطة الدائرية والاشعاعية).

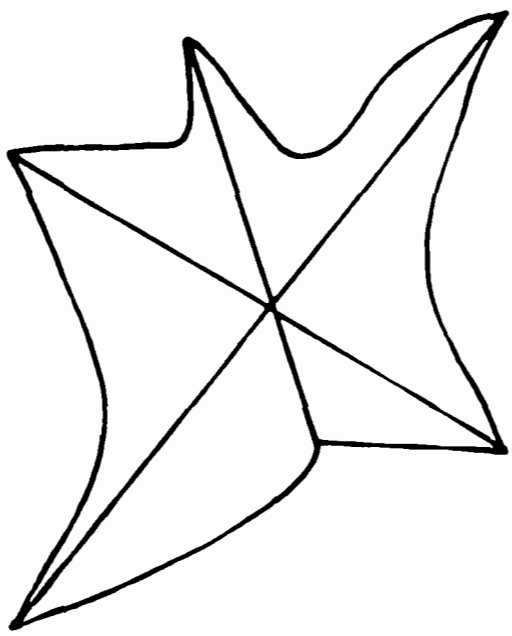

٥ ـ خطة الشوارع النجمية.

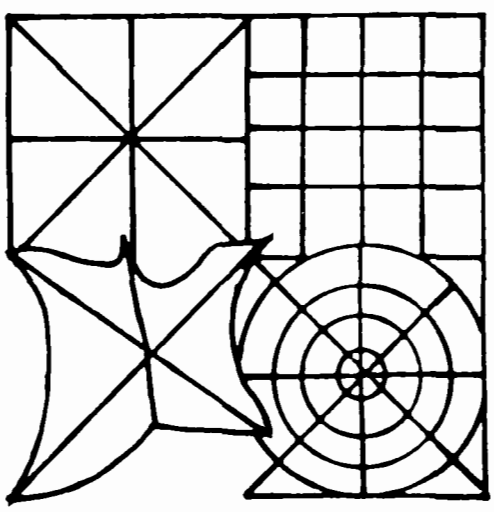

٦ ـ خطة الشوارع المتعددة الأشكال الهندسية

ثالثاً: الأمن الاجتماعي في تخطيط المدن:

أصبح تأمين الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة كالكهرباء والمياه والتصريف الصحي ووسائل النقل والهاتف من أهم المتطلبات التي أصبح توفيرها لجميع قطاعات السكان وتزويدها لكل أحياء ومناطق المدن أمراً ضرورياً في تحقيق المستوى المطلوب من الحياة

المعيشية للمقيمين في المدن.

فالخدمات التعليمية بمستوياتها المتعددة مثل رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ومعاهد التعليم العالي، بالاضافة الى المؤسسات الصحية من مراكز الرعاية الأولية والمستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات العامة والوحدات الصحية، الى جانب الأندية الرياضية والثقافية، أصبحت ترتبط في توزيعها داخل المدينة على مستوى الأحياء والمناطق المختلفة، وتبعاً لتوزيع وكثافة السكان من أجل الارتقاء تعليمياً وصحياً وثقافياً بجميع قطاعات سكان المدن.

كما أن توسع المدن ونموها العمراني ارتبط مع زيادة شبكة الكهرباء والمياه، والتصريف الصحي وتطوير النقل الداخلي، التي أصبحت تمثل الخدمات الأساسية الهادفة الى تحقيق الطمأنينة والاستقرار الاجتماعي والنفسي للسكان.

ولعل من أهم خدمات الأمن الاجتماعي هو توفير مؤسسات الدفاع المدني ومراكز الشرطة العامة، وقوات الأمن العام وشرطة أمن المنشآت وشرطة النظام العام وغيرها من المؤسسات الأمنية بكافة أشكالها وصورها، والتي أصبحت تشرف على حماية أرواح وممتلكات السكان من السرقة والحرائق وتقديم خدمات الانقاذ والاسعاف والنجدة وتنظيم حركة السير والمرور والرقابة على الآداب العامة ومحاربة مظاهر الفساد والفوضى، وتعمل على تنفيذ النظم والقوانين المحلية التي تصدرها مجالس المدن والبلديات للاشراف على الأسواق

العامة والحدائق والمنتزهات، مع القيام بأعمال الحراسة والأمن للمنشآت العامة ذات الطبيعة والوظائف المميزة.

وقد روعي في اعداد مشروعات تخطيط المدن الاهتمام بتوزيع هذه المؤسسات والخدمات الأمنية على كافة الأحياء والمناطق وبين الأحياء السكنية المختلفة، من أجل تحقيق اجراءات الأمن والسلامة، وتوفير الأمن الشامل للسكان، والطمأنينة الكاملة التي تدفع بالسكان للاطمئنان على أنفسهم وممتلكاتهم وتأمين كافة احتياجاتهم ومستلزماتهم المعيشية، مما يؤدي الى خلق المدينة الآمنة، ويضبط حركة الحياة اليومية والالتزام بالقيم والتقاليد واحترام النظم العامة وغيرها.

رابعاً: الأمن الاداري والتنظيمي في تخطيط المدن:

أدى تضخم أحجام المدن وزيادة أعداد سكانها وتعدد أحيائها ومناطقها الداخلية الى صعوبة الاشراف الاداري والتنظيمي المركزي على كافة الشئون والخدمات المحلية التي تقوم بتوفيرها الأجهزة والمجالس المحلية والبلديات.

ولقد كان من نتائج غياب الاشراف الاداري على بعض أحياء المدن حرمانها من بعض الخدمات الاجتماعية والعامة، وقد أصبح من الضروري تطبيق نظام اللامركزية الادارية وتقسيم المدينة الى وحدات ادارية صغرى والى مناطق داخلية عديدة تنشأ في كل منها مجالس وهيئات محلية اشرافية ورقابية تمثل فيها قطاعات السكان

المشاركة الشعبية في الاشراف والرقابة والتنفيذ لضمان تحقيق الأمن الاداري والتنظيمي للمدن.

خامساً: الأمن الخارجي للمدن:

أصبح مفهوم الأمن الخارجي للمدن وحمايتها العسكرية والدفاع عنها من مقتضيات حالة الحروب، والعدوان الخارجي على المدن من أهم الاعتبارات في تخطيط المدن، خاصة بعد أن صارت المدن أحد الأهداف التي يلجأ اليها العدو الخارجي بهدف تحطيم منجزاتها ومنشآتها الحضارية على اعتبار أنها أصبحت مركزاً للسلطة والحكم ومن أجل اضعاف روح المقاومة للعدوان الخارجي من قبل سكان المدن ـ وهناك من الأمثلة الكثيرة في مدن العالم التي كانت أهم الأهداف التي دمرتها الحروب، بل إن إعادة بناء المدن وتجديدها كانت من أهم مسئوليات الدولة في حالة انتهاء الحروب.

ويراعى في تخطيط المدن الحديثة انشاء مراكز عسكرية ووحدات للدفاع الجوي تتوزع على امتداد المناطق المحيطة بالمدن أو على أطرافها الخارجية من أجل التحكم في طرق مداخل المدن وأحكام الرقابة في دخولها،ولعمل غطاءات جوية في سماء المدن لحمايتها من العدوان الخارجي الذي يرمي الى ضرب الأهداف الحيوية والمنشآت الحضارية داخل هذه المدن بالاضافة الى صد الهجوم البري والبحري وعمل خطوط متقدمة لصد القوات الزاحفة لاحتلال المدن، وهذا يؤدي الى إحكام الدفاع عن المدن وحمايتها من

الخارج وهو ما يعرف باسم الأمن الخارجي للمدن الحديثة.

سادساً: الأمن الغذائي للمدن:

ارتبطت المدن الحديثة ارتباطاً وثيقاً بأقاليمها الريفية المحيطة بها بعلاقات اقتصادية وسكانية وادارية حتى أصبحت تمثل جزءاً متكاملا لا ينفصل عن المدن ـ وصار اقليم المدينة يمثل ثقلا رئيساً عند وضع مشروعات تخطيط المدن، مما أدى الى أن يصبح التخطيط الاقليمي للمدن من أهم ظاهرات المدن الحديثة خاصة وإن المدن أصبحت تعتمد على مناطقها الريفية في تزويدها باحتياجاتها اليومية من المواد الغذائية مثل: الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها واللحوم، أي أصبح اقليم المدينة هو مصدر تموين وتغذية سكان المدن بل إن المدن أصبحت تؤثر على تشكيل الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة حول المدن.

وقد أدى التطور في احجام المدن وزيادة أعداد السكان الى الاعتماد على اقليم المدينة في سد الاحتياجات الغذائية المتزايدة وتلبية توفير الغذاء اليومي للسكان، كما أن اقليم المدينة الزراعي أصبح يستقبل مخلفات السكان الطبيعية والاستفادة منها في زيادة خصوبة الأراضي الزراعية.

كما أصبحت هذه النطاقات الزراعية الخضراء المحيطة بالمدن تقوم بدورها كمصدات للرياح وحماية المدن من أخطار الأهوية الترابية وكحماية طبيعية لها، حيث تساعد أيضاً في تلطيف وتخفيف

درجات الحرارة في شهور الصيف الحارة، كما أصبحت متنفساً لسكان المدن كمناطق ترفيهية ومتنزهات طبيعية يستخدمها سكان المدن في تمضية اجازتهم الأسبوعية والترويح عن أنفسهم.

سابعاً: الأمن الوطني والسياسي للمدن:

ارتبطت استراتيجيات خطط التنمية الوطنية في الدول بالمدن التي أصبحت تمثل مراكز السلطة السياسية للتنمية المحلية والاقليمية، تقوم بدورها كعواصم ادارية واقليمية تشرف على سياسات الدول وتدعم الاشراف الحكومي على المساحات الجغرافية الكبيرة التي تضمها رقعة الدول السياسية.

كما أنها تساعد في تحقيق اللامركزية السياسية وفي نجاح مشروعات التخطيط المحلي والاقليمي في اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

من هنا فقد ارتبط تخطيط المدن الحديثة بمفاهيم الأمن الوطني والسياسي لمختلف دول العالم، هذا بالاضافة الى أن المدن أصبحت ترتبط بمدن الدولة الأخرى في اقليمها أو خارجه لتلعب جميعاً دورها في تحقيق الوحدة الأمنية والقومية داخل أجزاء الدول المختلفة، وقد تم مراعاة ذلك عند وضع مخططات المدن الحديثة.

ويظهر من ذلك العرض السريع أن المفاهيم الأمنية على مختلف أبعادها المكانية والداخلية والاجتماعية والادارية والاقتصادية والوطنية والسياسية أصبحت من أهم جوانب تخطيط المدن الحديثة،

بل تمثل القاعدة الأساسية التي تنطلق منها برامج وخطط ومشروعات تخطيط المدن.

ثالثاً: المشكلات الأمنية في تخطيط المدن

تعددت المشكلات التخطيطية التي تواجه المدن الحديثة، بل وأصبح بعضها أكثر تعقيداً نتيجة للنمو العمراني والزيادة السكانية والتعدد الوظيفي الذي تعدى كل حدود المخططات المرسومة وتخطى معظم البرامج الموضوعة، وفاق التصور المستقبلي التي خططت على أساسه، ووضعت على ضوئه المشروعات التخطيطية للمدن الحديثة.

وبالطبع فإن من الغريب أن تنشأ المشكلات التخطيطية المتعددة في المدن الجديدة رغم وجود الأسس والهياكل العلمية التي قامت عليها الخطط العامة للمدن الحديثة، الاَّ أن الظروف البيئة والجغرافية المحيطة بالمدن والظروف الاقتصادية والسكانية المرتبطة بها قد أسهمت مجتمعة في خلق تلك المشكلات في بعض منها، وأدت الى تعقيدها في البعض الآخر بالدرجة التي أصبحت تهدد التخطيط العمراني للمدن الحديثة بل الجديدة منها.

وتختلف المشكلات التخطيطية بين المدن نتيجة للتباين الواضح في طبيعة وخصائص هذه المدن من حيث الاختلاف في أحجام المدن ووظائفها وأهميتها أو الظروف البيئية المحيطة بها أو في نشأتها أو التباين في النظريات التخطيطية التي تعتمد عليها وغير ذلك.

وأدى هذا التباين والاختلاف والتعدد في الجوانب المختلفة المحيطة بواقع المدن الى التنوع في المشكلات التخطيطية الأمنية التي تعاني منها المدن في الوقت الحاضر[1].

ويمكن حصر هذه المشكلات الأمنية في التالي:

١ ـ مشكلة التضخم الحضري للمدن الناتجة عن زيادة الهجرة الريفية وازدياد أحجام المدن وتوسعها العمراني، إذ أن المدن الحديثة أصبحت مناطق جذب لسكان الريف، وذلك بسبب توفر فرص العمل وارتفاع الأجور والمرتبات والدخول الاقتصادية مع تطور الخدمات الاجتماعية، وهذا أدى الى سهولة الحياة المعيشية وتوفر أساليب الحياة العصرية، الذي كان من نتائجه الزحف السكاني الريفي الى المدن.

وقد فاقت هذه الزيادة السكانية في المدن كل التوقعات حيث تضخمت وتضاعفت أحجام المدن في فترات زمنية قصيرة، وأدى الى خلق مجموعة من المشكلات الادارية والاجتماعية والأمنية المعقدة.

٢ ـ مشكلة التلوث البيئي في المدن الحديثة، خاصة الصناعية منها حيث انتشرت الغازات والأدخنة الضارة الناتجة عن عملية التصنيع، كذلك ازدحام المدن بالسيارات والناقلات وما تفرزه من غازات ضارة جعل المدن ذات بيئات غير صحيحة، وأدى الى ظهور الأمراض الصدرية والنفسية، كما تلوثت المياه

---

1 - Cherry, G. E.,Urban Planning Problems, London, 1974, p. 87.

بالمخلفات الصناعية في الأنهار والمجاري المائية، مما جعلها غير صالحة للاستعمال البشري مما أدى الى انتشار الأمراض الباطنية والمعدية.

ولعل مخلفات السكان اليومية من القمامة والنفايات في الشوارع والطرق مع بقائها لمدة طويلة قبل التخلص منها أدى الى تكاثر الذباب والحشرات الناقلة للأمراض، كل هذا بالاضافة الى مظاهر الضوضاء والازعاج العام الذي أثر على صحة الانسان السمعية والبصرية، جعل من المدن بيئات غير صالحة للحياة الانسانية، ولا تتوفر بها ضمانات الأمن الصحي والوقائي.

٣ ـ انتشرت في المدن الحديثة ظاهرة قيام المباني الرأسية، وتعدد الطوابق في مباني ومنشآت المدن، وظهر ما يسمى بالمدن الرأسية أو مدن الأبراج وناطحات السحاب التي تركزت في مناطق وسط المدينة. وهذا جعل قلب المدينة ذا كثافة سكانية عالية، ويمتاز بحركة تجارية وتسويقية هائلة، وتمركزت به وسائل النقل والمواصلات، فجعل من الصعوبة تقديم خدمات الدفاع المدني المختلفة بصورة جيدة، كما أن التوسع الرأسي خلق مشكلات تخطيطية وأمنية، حيث أصبح هناك عدم القدرة في انقاذ أرواح وممتلكات المواطنين عند حدوث الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو في حالة الحروب أو الاضطرابات الداخلية.

٤ ـ مشكلة ازدياد الأحياء السكنية العشوائية والفوضوية حول أطراف المدن نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها

السكان المهاجرون من انخفاض في الأجور وانتشار البطالة والتخلف الاجتماعي

وقد خلقت الهجرة الريفية العشوائية تلك الأحياء السكنية التي أصبحت تعاني نقصاً في كل متطلبات الحياة الانسانية، بل انعدمت فيها جميع الخدمات الاجتماعية، وغابت عنها المرافق العامة الضرورية، مما أدى الى انتشار الجريمة وتلاشت القيم والأخلاق الاجتماعية، وأصبحت هذه الأحياء من أكبر مصادر الخطر على حياة المدينة الصحية والاجتماعية والأمنية، بل من أكثر ما يهدد البرامج والخطط في المدن الحديثة[1].

٥ ـ أدت زيادة عدد السيارات والحافلات بصورة كبيرة الى تفاقم مشكلة النقل والمواصلات داخل المدن وتعقيدها نتيجة لاتساع حركة السير والمرور في الشوارع والطرق وازدحامها، مما أدى الى عدم انسياب حركة المرور وتعطيل انتقال السكان بين أحياء ومناطق المدينة الداخلية، وظهور مشكلة النقص في مواقف السيارات، حيث استخدمت جنبات الطرق والأرصفة وممرات المشاة لوقوف السيارات بالمستوى الذي صارت فيه السيارات ووسائل النقل الأخرى تزاحم السكان أنفسهم، مما أدى بالبعض للاعتقاد أن المدن بُنيت من أجل السيارات، وازدادت مشكلة النقل والمرور تعقيداً بعد أن توسعت المدن أفقياً

---

١ ـ العبادي، عبدالله حامد. مشكلات الهجرة الريفية الى المدن العربية. أبحاث المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية. الرباط: ١٩٧٧م. ص: ٨٢، ٨٣.

وتباعدت أحيائها الوظيفية وانفصلت مواقع العمل اليومية، وزيادة استهلاك السيارات والوقود وضياع الوقت عند الاشارات الضوئية مما لا يتحقق معه أهداف الأمن المروري.

٦ ـ زيادة الضغط عن الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة نتيجة لعدم مواكبة الزيادة السكانية الكبيرة، مما أدى الى عجز الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وتدهورها، والى النقص في مرافق الكهرباء ومياه الشرب والتصريف الصحي، مما حرم بعض أحياء المدن ـ خاصة الجديدة ـ من وجود المرافق الضرورية والأساسية.

٧ ـ ظهرت مشكلات ضعف الأجهزة التخطيطية والادارية والشعبية غير القادرة على التحكم الاداري والفني في النمو العمراني المتزايد، وعدم تمكنها من تنفيذ القوانين والنظم واللوائح، مما أدى الى تدهور الخدمات وازدياد ظاهرة السكن العشوائي، كما أن لعدم مشاركة المواطنين في عمليات التخطيط والادارة والتنظيم دوره في عدم نجاح البرامج التخطيطية للمدن، نظراً لعدم توعية المواطنين بواجباتهم وتحمل مسئولياتهم تجاه تطوير المدن.

٨ ـ تزايد المشكلات الاجتماعية نتيجة لتزايد السكان واختلاف أجناسهم وعاداتهم ومهنهم وظروفهم المعيشية، مما أدى الى ظهور الأمراض الاجتماعية التي تهدد القيم الروحية والمعتقدات الدينية، مع انتشار أوكار الرذيلة والانحلال الاجتماعي وتزايد أشكال الجريمة وظهور الجريمة المنظمة والعصابات الارهابية في

المدن التي أصبحت تدير بيوت الدعارة، والمراهنات وتجارة المخدرات، والسطو على المصارف وسلب المواطنين واعتقال الرهائن، وتهدد حياة المجتمع عامة.

وليس هناك شك في أن الخصائص الدافعة للجريمة توافرت داخل المدن الكبرى وهي نتاج للفقر والبطالة والتفرقة العنصرية والحرمان[1].

وبالطبع فإن ظهور الأمراض الحديثة خاصة في مدن الدول المتقدمة صار يهدد جميع مكتسبات الحضارة الانسانية ويعمل على تقويض مقومات المجتمع الحضري.

٩ ـ تعدد المشكلات الاقتصادية كارتفاع الأسعار وزيادة التضخم والنقص في بعض السلع الغذائية أو المواد التموينية أو صعوبة الحصول عليها، وازدياد حدة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة من المأكل والملبس والمسكن بالمستوى الذي عجزت فيه فئات واسعة من السكان ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة من توفير متطلبات الحياة الضرورية، وتوفير الحياة الكريمة مما كان له مردوده في تفاقم المشكلات الاجتماعية وتعقيدها وعدم تحقيق مستويات عالية من الأمن والسلامة والطمأنينة لبعض أحياء وسكان المدن.

وبوجه عام فإن المشكلات التخطيطية التي تعاني منها المدن

---

١ ـ الحماد، محمد عبدالله. التحضر والجريمة. محاضرات الموسم الثقافي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض: ١٤٠٥هـ. ص، ص: ٢٧ ـ ٣٢.

الحديثة كانت نتيجة لاستخدام النظريات القديمة التي لا تصلح مع واقع العصر ومتطلبات المستقبل، لأن العمليات التخطيطية لم تصبح من السهولة أو البساطة كما كانت في الماضي، وقد ثبت من الدراسات الحضرية أن معظم المشكلات الأمنية في المدن خاصة في الدول النامية جاءت نتيجة تبنيها لأنواع من التخطيط المحدود القصير المدى والضيق في الرؤية المستقبلية، لأن تخطيط المدن أصبح في الوقت الحاضر يمثل جزءاً متكاملا من عمليات التخطيط الاقليمي والوطني الذي يهدف الى دراسة الأوضاع الحالية وانعكاساتها على التغيرات المستقبلية لشكل بيئة المدن[1].

رابعاً: الاستراتيجية الأمنية في تخطيط المدن الحديثة

اهتمت المنظمات العالمية والاقليمية المختصة بشئون المدن في السنوات الأخيرة بمعالجة المشكلات والقضايا التخطيطية والأمنية التي صاحبت الثورة الحضرية والنمو العمراني المذهل للمدن والذي أخل الى حد بعيد بمعظم المخططات الموضوعية في تخطيط المدن، وفي هذا الاطار فقد عُقدت المؤتمرات العلمية ونُظمت الندوات وحلقات البحث وأعدت البحوث والدراسات الميدانية من أجل التقصي والفحص والتحليل لواقع المدن الحالية للوصول الى خلق المدن الجديدة في العالم والتي تواكب تطلعات الشعوب والدول في التغيير والتنمية والتحديث الشامل للمدن وتفادي السلبيات والأخطاء التي صاحبت تضخم المدن وتطورها العمراني.

---

١ ـ أبو عياش، عبدالاله. أزمة المدينة العربية. وكالة المطبوعات. الكويت: ١٩٨٠م. ص: ٢٣١، ٢٣٢.

وقد صدر العديد من التوصيات العلمية في مجال تطوير المدن العالمية نجح معظم الدول المتقدمة في تطبيقها وتنفيذها مما أدى الى تحقيق نتائج جيدة أسهمت في تقليص معظم المشكلات خاصة الأمنية والاجتماعية منها، وفي نفس الوقت بدأ الاهتمام بين الدول النامية ـ خاصة العربية ـ أخيراً بمعالجة مشكلات المدن الكبرى بعد ارتفاع عدد المدن وما شهدته من نمو سكاني لم يحدث في تاريخها الطويل وما ترتب عليه من مشكلات تؤثر على مستقبلها، وأجريت معاهد البحوث العربية دراسات خاصة عن ظاهرة التحضر ونمو المدن العربية من أجل الوصول الى مستقبل أفضل وبيئة حضرية أحسن، ومستوى حضاري راق[1].

كما استطاعت منظمة المدن العربية في مؤتمراتها وندواتها الأخيرة وضع المقترحات الجادة والعملية في شأن معالجة مشكلات المدينة العربية ووضع الحلول السليمة التي تساعد على تفادي المشكلات والقضايات التي صاحبت النمو العمراني في المدن العربية[2].

وبوجه عام فإن الدول المتقدمة والنامية معاً استطاعت وضع استراتيجية أمنية شاملة لتخطيط المدن الحديثة، وتبنت اتجاهات عامة

---

١ ـ معهد البحوث والدراسات العربية. استراتيجية التحضر في الوطن العربي. القاهرة: ١٩٧٨م.

٢ ـ أنظر التوصيات العلمية للمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية. الرياض: ١٩٨٦م.

في بناء المدن الجديدة وتحديث المدن القديمة وعلاج مشكلات المدن القائمة، ويمكن حصر هذه الاتجاهات التي وضعت كمؤشرات في تخطيط مدن المستقبل على النحو التالي:

أولا: ربط تخطيط المدن باستراتيجية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أصبحت مشروعات تخطيط المدن تمثل جزءاً رئيساً من مشروعات التنمية الشاملة على المستويين المحلي والاقليمي بحيث أصبحت المدن هي مراكز للتنمية، حيث وضعت استراتيجية لتخطيط المدن تحدد سياسة الدولة وفلسفة الحكم وتوضح مفهوم النظام السياسي في تخطيط وتنظيم المدن والمراكز الحضرية.

ثانياً: تطبيق النظريات الحديثة في مجالات تخطيط المدن:

تهدف الى تحقيق التنمية الحضرية عن طريق ادخال الأساليب والمناهج العصرية كوسيلة في انشاء المدن الجديدة والمجتمعات الحضرية وربطها مع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، والتخلي عن الخطط البالية والنظريات التخطيطة القديمة التي لم تصبح ملائمة لحياة المدن العصرية ولا تتناسب مع التطورات والاختراعات الحديثة في مجالات التخطيط والانماء الحضري.

ثالثاً: تحديد أحجام المدن الكبرى:

يتمثل في الحد من التضخم الحضري في المدن الكبرى

وتشجيع قيام المدن المتوسطة والصغرى على مستوى مساحة الدول الجغرافية من أجل تلافي المشكلات العديدة الناتجة عن التضخم والنمو السكاني ومشكلاته المعقدة، ويرتبط بهذا توزيع الأنشطة الاقتصادية المركزة في المدن الضخمة، وعدم انشاء مؤسسات اقتصادية جديدة خاصة في مجالات النشاط الصناعي مع العمل على التوزيع الاقليمي لكافة الأنشطة ومراكز الانتاج الاقتصادي.

رابعاً: تقييد التوسع الرأسي والارتفاعات العالية لمباني ومنشآت المدن:

ويهدف هذا للحد من الارتفاعات العالية للمساكن خاصة في أواسط مناطق المدن، والأخذ بالارتفاعات المتوسطة المناسبة، وبالتدرج داخل الأقسام والأحياء الوظيفية المختلفة، بالمستوى الذي لا يسمح كذلك بالامتدادت الأفقية الواسعة التي زادت الرقعة العمرانية للمدن وأدت الى العجز في المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية اللازمة للأحياء الحضرية الجديدة، أي أن يكون النمو العمراني مراعياً للارتفاعات الرأسية المناسبة لحجم المدن.

خامساً: فصل المناطق الصناعية عن المجمعات السكنية في المدن الكبرى:

ويسهم هذا في تقليص مشكلة تلوث البيئة وفي تحديد هجرة سكان الريف للعمل في المدن الصناعية، وتشجيع قيام المدن

الصناعية المتخصصة بعيدة عن المدن الكبرى وإنشاء المجمعات السكنية للعاملين في هذه الأنشطة الصناعية، بالقرب من المناطق الصناعية لتفادي مشكلات رحلة العمل اليومية، وتخفيف الكثافة المرورية داخل المدن.

سادساً: اعادة تخطيط وتنظيم الأحياء القديمة في المدن الكبرى:

يعمل هذا على التجديد الحضري للأحياء القديمة خاصة في مناطقها الوسطى والمركزية، وتحديثها عمرانياً لكي تواكب التطور العمراني الجديد في المدن، والذي صاحب حركة النمو العمراني المتزايد في الأحياء والمناطق الجديدة، وتسهم أيضاً في حل مشكلات وسط المدينة التخطيطية.

سابعاً: تطوير احياء السكن العشوائي في المدن الكبرى:

العمل على تطوير الأحياء السكنية المتخلفة والعشوائية والفوضوية على اختلاف مسمياتها التي انتشرت حول أطراف المدن، واعادة تنظيمها بصورة جديدة تحفظ للمدن القائمة وحدتها العضوية الحضرية، وتبعد عنها المشكلات الخطيرة الناتجة عن قيام أحياء السكن العشوائي غير القانوني أو غير المخطط.

ثامناً: تحسين مظاهر التخطيط والتنظيم الداخلي في المدن:

تطوير الأحياء الوظيفية الداخلية، وتنظيم أوضاع استخدامات

الأراضي وتوسيع الشوارع والطرق الرئيسة وتشجيع قيام الميادين العامة، ورصف وتعبيد الشوارع، وتطوير أنظمة الانفاق الأرضية، والكباري العلوية، وبناء مواقف السيارات على نظام المباني المتعددة الطوابق، وربط مواقعها بمناطق الأسواق التجارية، ومراكز الأنشطة الاقتصادية، والخدمات العامة، هذا مع الاهتمام بتحسين البيئة السكنية وتشجيع قيام المجمعات السكنية، والتوسع في انشاء المساكن الشعبية لذوي الدخول المتوسطة، وقيام الأحياء السكنية المرتبطة بالمهن الوظيفية والخدمات المختلفة.

تاسعاً: إنشاء المدن الجديدة والمتخصصة:

تشجيع قيام المجمعات الحضرية والمدن الجديدة وربطها بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاهتمام بقيام المدن المتخصصة، ذات الوظائف المحدودة خاصة المدن الترفيهية والسياحية ومدن التعليم والجامعات، مع العمل على تطوير المدن القائمة وتحديثها، ووضع التصميمات والمخططات الجديدة لها من واقع الظروف البيئية، والتراث الحضاري والقيم والعادات الاجتماعية.

عاشراً: إنشاء المدن التوابع حول المدن الكبرى:

تعمل هذه المدن التوابع على امتصاص بعض الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى وتحويلها الى هذه المدن الصغيرة، التي تتوزع على شكل دائري حول المدن الكبرى، وهي ليست منفصلة أو مستقلة بذاتها، وإنما هي مجرد مدن تابعة للمدن الكبرى والعواصم

القومية، ترتبط معاً بوسائل النقل والمواصلات داخل الأقليم الحضري الكبير، وقد ساهم هذا الاتجاه في الحد من تضخم المدن الكبرى وفي التوزيع اللامركزي للأنشطة والخدمات على مستوى الأقاليم المختلفة.

حادي عشر: تطوير أقاليم المدن:

الاهتمام بالتنمية الريفية داخل الأقاليم الحضرية وتشجيع قيام المراكز العمرانية الريفية والقروية، وتعددها وانتشارها مع تطوير القرى الحضرية وضواحي المدن الريفية والتوسع في انشاء المنتزهات العامة والنطاقات الشجرية ومراكز الترفيه والترويح والملاعب الرياضية الواسعة داخل الأقاليم الريفية للمدن الكبرى، هذا مع تطوير أساليب الانتاج الزراعي وتربية الحيوان ومزارع الألبان وقيام المشروعات التنموية لانتاج الحبوب الغذائية والخضر والفاكهة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لسكان المدن من الانتاج الغذائي النباتي والحيواني.

ثاني عشر: تدعيم وسائل الدفاع الخارجي:

إنشاء غطاءات وقائية ونطاقات أمنية حول المدن الكبرى من أجل تدعيم الأمن والسلامة وتدعيم الحماية الكاملة والدعم الوقائي والقدرة على التحكم في المدن، ولهذا تركز حولها وعلى أطرافها الخارجية وحدات الدفاع الجوي أو حماية أمن المنشآت والوحدات العسكرية الخاصة للدفاع عن المدن في حالات الحروب أو العدوان الخارجي.

ثالث عشر: تنظيم ادارة المدن الحديثة:

ادخال الأساليب الحديثة في ادارة المدن، والأخذ بنظام اللامركزية والتقسيم الداخلي للمدن الى مجالس أو بلديات أو أحياء أو مناطق حضرية صغرى من أجل سهولة ادارة المدن وتنظيمها واشراك المواطنين في ادارة الشئون المحلية من خلال هذه الهيئات والمجالس المحلية في المدن، خاصة بعد أن تضخمت أحجام المدن وتوسعت عمرانياً مما يتطلب إنشاء ما يسمى بحكومات المدن.

رابع عشر: تدعيم مراكز التدريب والبحث العلمي الحضري:

العمل على انشاء الكليات والمعاهد ومراكز البحث الحضري من أجل تدريب الفنيين والاداريين للأخذ بأساليب العلم والتخطيط والبحث العلمي للنهوض بمستويات تخطيط المدن، مع اصدار القوانين والنظم واللوائح التي تحكم شئون المدن وتحفظ النظام والأمن العام وكل ما يتعلق بالشئون الاشرافية والتنفيذية والرقابية التي تعمل على التنسيق والتكامل بين العمليات التخطيطية والبرامج التنموية للمدن الحديثة.

خامس عشر: تدعيم المفاهيم الأمنية في هيئات تخطيط المدن ولجانها:

توسيع عضوية لجان تخطيط المدن واشراك المهتمين من أصحاب التخصصات والمسئولية الأمنية، مثل رجال الدفاع المدني والشرطة والأمن العام وغيرهم في الهيئات الحضرية، والمجالس المتخصصة، هذا مع تعميق المفاهيم الأمنية في أصوليات تخطيط

المدن، وادخال مقررات ومناهج دراسية أمنية في المعاهد والكليات المتخصصة والعمل على نشر التوعية الأمنية بين المواطنين للحفاظ على الممتلكات العامة ومراعاة النظام والانضباط والحرص على النظافة والالتزام بالقيم والسلوك الاسلامي في المعاملات المختلفة . . وهذا يتطلب دعم الخدمات الأمنية بكافة أشكالها وصورها وتطوير أساليبها وأدواتها للوصول الى أعلى الدرجات الهادفة الى تحقيق أمن المدن.

وبوجه عام فإن الكثير من المدن العربية خاصة الدول التي تملك امكانات كبيرة استطاعت بالأخذ ببعض هذه المؤشرات، كما أن الدول العربية الأخرى تسعى في الوقت الحاضر الى تحقيق الأمن في المدن عن طريق التعاون وتبادل الخبرات مع المدن العربية الأخرى، وليس هناك من شك في أن قيام منظمة المدن العربية ومؤسساتها العلمية والمالية المختلفة، وقيام روابط المدن الداخلية ومنظمة العواصم الاسلامية وغيرها من مؤسسات التعاون العربي في المجالات المتعددة والتنسيق فيما بينها من ناحية ومع المنظمات والهيئات العالمية والاقليمية المشابهة من ناحية أخرى، ليؤكد مدى نجاح المدن العربية ورغبتها في تطوير المدن وتحديثها من أجل خلق مستقبل مشرق للمدن يهدف الى توفير وتهيئة البيئة الملائمة، لكي تضطلع المدن بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير السعادة والاستقرار والأمن لسكان المدن[1].

---

١ ـ العبادي، عبدالله حامد. التخطيط العمراني الحضري. مشكلاته ومستقبله. أبحاث المؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية. الرياض: ١٩٨٦م. ص، ص: ٣٥ ـ ٤٠.

التعاون العربي في مجالات أمن المدن:

يتبين من هذا العرض الموجز لابعاد المفاهيم الأمنية في تخطيط المدن الحديثة مدى الاهتمام والحرص من قبل المسئولين والمهتمين بأمن المدن في الدول العالمية والعربية على معالجة المشكلات الأمنية ووضع استراتيجية أمنية شاملة تمثل في الحقيقة القاعدة والأساس لانطلاق المدن وتطورها على هدي النظريات الأمنية.

وقد ظهر أيضاً مدى وضوح الأبعاد الأمنية في تخطيط المدن بأشكاله وصوره المتعددة في مجالات الأمن المكاني والاجتماعي والداخلي والخارجي والوطني والسياسي، ومدى ارتباطه أيضاً بأنواع الأمن الشاملة التي تتجسد جميعاً في المدن والمراكز الحضرية الكبرى التي أصبحت مراكز استقرار السكان الأساسية في العصر الحديث . . لذا فإن الاستراتيجية الأمنية لتخطيط المدن تعتبر الأساس المتين لنجاح برامج ومشروعات تنظيم المدن، بل لمعالجة المشكلات الرئيسة التي تعاني منها المدن في الفترة الحالية والتي أصبحت تتزايد عاماً بعد آخر مواكبة للانجازات الحضارية الهائلة التي تشهدها الدول العربية بصفة خاصة.

وهذا يدعو الى الاهتمام بتحقيق أمن المدن الذي هو في الأساس أمن المواطن الذي يقود الى نجاح أمن الدولة الذي يساعد على تدعيم مظاهر الطمأنينة والاستقرار بين السكان، ويدفعهم

للمزيد من العمل والانتاج لرفع مسيرة التنمية الشاملة.

وأعتقد أنه قد أصبح من الضروري الاهتمام بمعالجة المشكلات الأمنية للمدن في الوطن العربي عن طريق الدراسات الجادة والبحوث التطبيقية والميدانية الواقعية، وتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءت بين مسئولي أمن المدن على مختلف قطاعاتهم وتخصصاتهم للوصول الى فهم مشترك وتعاون جاد منظم يهدف الى وضع استراتيجية عربية شاملة لقيام المدن وتطويرها، بل لاعادة الوضع في المدن القائمة والقديمة.

ولعل وجود المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب والمعهد العربي لانماء المدن، وهما من أهم المنظمات والهيئات العربية في هذا المجال ـ في مدينة الرياض ـ وعلى أرض المملكة العربية السعودية البلد الاسلامي الآمن وهو النموذج والقدوة على التمسك بالدين والتشريع الاسلامي كأساس للتقدم والنماء، يمكن أن يكون فرصة مناسبة لكي يضطلعا بدورهما في التعاون والتنسيق المشترك في مجالات أمن المواطن وحماية المدن، وذلك بمساعدة أجهزة تخطيط المدن ومؤسسات الأمن العام والكليات والمعاهد الأمنية المتخصصة في الوطن العربي.

ولعل من المناسب أن يقوم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بوضع برامج محددة في خططه المستقبلية متمثل في ندوات علمية، وبحوث تطبيقية أو دراسات متخصصة عن مفاهيم الأمن في المدن العربية، يدعى لها أصحاب الاختصاص والمهتمون في كافة

مؤسسات وأجهزة الأمن والمدن، خاصة وأن الحاجة ماسة للتعاون العربي في مجال حماية المدن، والدفاع عنها، انطلاقاً من الظروف المحيطة بالوطن العربي من وجود دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المزروعة في قلب الوطن العربي ومن العدوان الخارجي واستراتيجية دول العالم العظمى التي تستهدف أمن وسلامة هذه المنطقة الاستراتيجية ذات الثقل الاقتصادي والجغرافي وما تمثله من أهمية عالمية كبرى.

كما أن المتغيرات العالمية والملابسات الدولية التي تحيط بالوطن العربي وأحداث الكوارث الطبيعية المدمرة للمدن من براكين وزلازل وعواصف وفيضانات، أو الكوارث البشرية من نزاع وصراعات وحروب تجعل من الضرورة بمكان الاهتمام بمعالجة مشكلات وأمن المدن العربية، ووضع كل ما من شأنه أن يحقق وضع الخطط الاستراتيجية الرامية الى تدعيم وسائل الوقاية والحماية للمدن والأمن والسلامة لسكانها، والذي يقود الى خلق الاستقرار والطمأنينة للمواطنين، من أجل العمل والانتاج الدافع الى الاسراع بعجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأبعاده السياسية والعسكرية والحضارية التي تمثل المدن والمراكز الحضرية أهم دعائمه ومرتكزاته الأساسية.

والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وهو المؤسسة العلمية الأمنية العربية التي تضطلع بمسئوليات تطوير العمل الأمني الشامل، يمكن أن يقوم بدور هام في مجال دراسات أمن المدن الذي

يمثل جزءاً من أمن المجتمع العربي، والذي يدخل في واجبات ومهام العديد من المنظمات والهيئات العربية، الأمر الذي يدعو الى بذل المزيد والاهتمام في مجالات تطوير المدن والمراكز الحضرية العربية، انطلاقاً من الاستراتيجية الأمنية الشاملة للوطن العربي الذي يمر بأخطر مراحل تاريخه القديم والحديث.